‹‹جي بي أوتو›› تعلن تغطية الاكتتاب في زيادة رأس مال الشركة المصدر لصالح قدامي المساهمين بنسبة ٩٩.٨٦% من إجمالي ٩٦٠ مليون جنيه

انتهاء فترة الـ٣٠ يومًا المحددة للاكتتاب فى زيادة رأس المال المصدر لصالح قدامى المساهمين يمهد للشركة اتخاذ الإجراءات النهائية مع الجهات الرقابية المختصة لإصدار أسهم الزيادة الجديدة

القاهرة في ٥ مايو ٢٠١٥

أعلنت اليوم شركة جي بي أوتو ش.م.م. ("الشركة") – كود البورصة المصرية AUTO.CA – الشركة الرائدة في مجال تجميع وتوزيع السيارات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا – عن تغطية الاكتتاب في زيادة رأس المال لصالح قدامي المساهمين، بنسبة ٩٩.٨٦% من إجمالي ٩٦٠ مليون جنيه، ليرتفع بذلك رأس المال المصدر والمدفوع إلى ١.٠٩٤ مليار جنيه، وذلك عقب انتهاء فترة الاكتتاب البالغة ٣٠ يومًا.

وعملاً بتفويض الجمعية العامة غير العادية للشركة، قرر مجلس إدارة الشركة عدم مد فترة الاكتتاب، حيث تجري حاليًا الترتيبات النهائية لإصدار أسهم الزيادة الجديدة.

وقد منحت الزيادة المذكورة (التي تم تداول حق الاكتتاب الخاص بها) الفرصة لقدامى المساهمين للاكتتاب في عدد ٩٦٠ مليون سهم جديد كل بنسبة مساهمته وذلك بالقيمة الاسمية (جنيه واحد للسهم بالإضافة إلى مصروفات إصدار قدرها ١ قرش لكل سهم)، على أن يتم سداد كامل قيمة الاكتتاب إما نقدًا أو عن طريق استخدام الديون النقدية مستحقة الأداء للمكتتب. كما أن قدامى المساهمين ومشتري السهم حتى نهاية جلسة تداول يوم ٢٩ مارس ٢٠١٥ كان لهم حق الاكتتاب في ٧.٠٩ سهم من أسهم الزيادة مقابل كل سهم أصلي من الأسهم التي يمتلكها كل منهم في رأس المال المصدر قبل الزيادة، مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين من الأصغر إلى الأكبر حتى نفاذ الكمية.

وتم فتح باب الاكتتاب اعتبارًا من ١ أبريل ٢٠١٥ لمدة ثلاثين يومًا انتهت في ٣٠ أبريل ٢٠١٥، إلى جانب تداول حق الاكتتاب منفصلا عن السهم الأصلي بالبورصة المصرية اعتبارًا من ١ أبريل حتى ٢٧ أبريل ٢٠١٥.

وقد تم تحديد سعر فتح تداول حق الاكتتاب المنفصل في أول جلسة تداول وفقاً لقواعد القيد بالبورصة المصرية.

وتنوي الشركة استخدام حصيلة الزيادة في تمويل الفرص الاستثمارية الواعدة حيث تعتزم الشركة إقامة منشأة لتصنيع الإطارات ومشروع تجميع الدراجات البخارية وعربات التوك توك.

—نهاية البيان—

جي بي أوتو (كود البورصة المصرية AUTO.CA) هي الشركة الرائدة في مجال تجميع وتوزيع السيارات في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمتد أنشطة الشركة إلى خمس قطاعات رئيسية تضم سيارات الركوب، والدراجات البخارية والتوك توك، والشاحنات التجارية ومعدات الإنشاء، والإطارات، والأنشطة التمويلية. وتركز عمليات الشركة على أنشطة التجميع والتصنيع، والتسويق والتمويل وخدمات ما بعد البيع، حيث تمتلك توكيلات حصرية لمجموعة متنوعة من العلامات الرائجة، تشمل هيونداي، مازدا، جيلي امجراند، باجاج، ماركو بولو، إفيكو، شاحنات وأوتوبيسات فولفو، متسوبيشي فوسو، واي تي أو، كاري، اس دي ال جي، أكسا، لاسا، يوكوهاما، جودير، ويست ليك، ترياتجل، جراندستون، دياموند باك، دوبل كوين، جامبو، مونروه، جازبرومنيفت. وتزاول الشركة أنشطتها بصورة رئيسية في أسواق

مصر والعراق وليبيا والجزائر، وتحرص على دراسة الفرص التوسعية بباقي أسواق المنطقة. ويقع المقر الرئيسي للشركة في القاهرة الكبرى بمصر. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإكتروني: www.ghabbourauto.com

للتواصل والاستعلام من إدارة علاقات المستثمرين

الأستاذة/ منة الله صادق
الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار

الأستاذة / هدى يحيى
نائب رئيس مساعد - قطاع التمويل المؤسسي

الأستاذة/ رانيا الشنوفي
مدير علاقات المستثمرين

مباشر: ٠٤٨٥ ٣٩١٠ ٢٠٢+
هاتف: ١٢٠١ ٣٥٣٩ ٢٠٢+
فاكس: ٠١٣٩ ٣٥٣٩ ٢٠٢+
بريد إلكتروني ir@ghabbour.com

ir.ghabbourauto.com

اخطار هام

قد يكون توزيع هذا البيان محظورا بموجب القانون في بعض الدول، و على الأشخاص الذين يدخل هذا البيان فى حوزتهم أو أي مستند او اى من المعلومات الاخرى المشار إليها في هذا البيان، ان يطلع على مثل هذه القيود و الالتزام بها. قد يمثل عدم الالتزام لهذه القيود إخلالا لقوانين الأوراق المالية في مثل هذه الدولة.

هذا البيان الصحفي لا يمثل او يشكل جزءا من أي عرض للبيع أو طلب لعرض شراء، و لن يتم بيع أي أوراق مالية مشار إليها هنا في أي دولة يكون مثل هذا العرض او الطلب او البيع مخالفا للقانون فيها. ينبغي على المستثمرين عدم الشراء أو الاكتتاب في أي من الاوراق المالية القابلة للتداول المشار إليها في هذا البيان، الا اذا كان ذلك قائم على أساس المعلومات التي ستنشر في مصر فيما يتعلق بعملية زيادة رأس المال لصالح قدامى المساهمين.

في المملكة المتحدة، هذا البيان موجها فقط الى المستثمرين المؤهلين في الدولة العضو في اطار المعنى الوارد بتوجيه النشرة ("المستثمرين المؤهلين"). بالإضافة الى ذلك فانه سيتم توزيع هذا البيان في المملكة المتحدة على الاشخاص التالية فقط (أ) الأشخاص الذين لديهم خبرة احترافية في الأمور المتعلقة بالاستثمارات التي تدخل في نطاق المادة ١٩ (٥) من قانون الخدمات و الاسواق المالية ٢٠٠٠ (ترويج مالي) امر ٢٠٠٥ و تعديلاته ("الامر")، (ب) الكيانات ذات الملاءة المالية العالية التي تدخل في نطاق المادة ٤٩ (٢) (أ) إلى (د) من الأمر، أو (ج) الأشخاص الآخرين الذين يسمح ارسال هذا البيان لهم بشكل قانوني (و يشار الى كل هؤلاء الأشخاص معا "الأشخاص المعنية"). أي استثمار او نشاط استثماري متعلق بهذا البيان متاح فقط للأشخاص المعنية في المملكة المتحدة وللمستثمرين المؤهلين في أي دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية فيما عدا المملكة المتحدة، وسيتم الاشتراك فيه فقط من قبل هؤلاء الأشخاص. ينبغي على كل شخص ليس من الاشخاص المعنيين عدم التصرف بناء على هذا البيان او أي من محتوياته او الاعتماد علي أي منها.

سيتم توزيع هذا البيان في المملكة المتحدة على المستثمرين المؤهلين فقط (حسبما أوضحت المادة ٨٧ (٧) من قانون الأسواق والخدمات المالية ٢٠٠٠) وهم (أ) الأشخاص الذين لديهم خبرة احترافية في الأمور المتعلقة بالاستثمارات التي تدخل في نطاق المادة ١٩ (٥) من قانون الخدمات و الاسواق المالية ٢٠٠٠ (ترويج مالي) امر ٢٠٠٥ و تعديلاته ("الامر")، (ب) الكيانات ذات الملاءة المالية العالية التي تدخل في نطاق المادة ٤٩ (٢) (أ) إلى (د) من الأمر، أو (ج) الأشخاص الآخرين الذين يسمح ارسال هذا البيان لهم بشكل قانوني (و يشار الى كل هؤلاء الأشخاص معا "الأشخاص المعنية"). أي استثمار او نشاط استثماري متعلق بهذا البيان متاح فقط للأشخاص المعنية في المملكة المتحدة، وسيتم الاشتراك فيه فقط من قبل هؤلاء الأشخاص. ينبغي على كل شخص ليس من الاشخاص المعنيين عدم التصرف بناء على هذا البيان او أي من محتوياته او الاعتماد علي أي منها.

في أي من الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي يتم تطبيق التوجيه ٧١/٢٠٠٣ / EC فيها (مع أي من تدابير تنفيذ المعمول بها في أي دولة من الدول الأعضاء، "توجيه النشرة") فيما عدا المملكة المتحدة، يكون هذا البيان موجها فقط الى المستثمرين المؤهلين في الدولة العضو في اطار المعنى الوارد بتوجيه النشرة ("المستثمرين المؤهلين"). ان هذا البيان هو اعلان وفقا لمتطلبات قواعد توجيه النشرة وليس نشرة طرح. ولا يشكل هذا البيان أو يمثل جزءا من أي عرض أو دعوة للبيع أو للإصدار، أو أي طلب للعرض لشراء أو الاكتتاب في أي أسهم أو أي أوراق مالية أخرى.